مذهب التفويض
وموقف السلف منه

بقلم
د. سالم حسن الكاندري
المدرس بقسم العقيدة والدعوة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

ملخص بحث

عقيدة التفويض وموقف السلف منه

الحديث عن التفويض باعتباره قضية هامة في علم العقيدة اكتسب أهميته لاتصاله بمحور العقيدة الصحيحة أعني ذات الله وصفاته جل وعلا، ومن جهة أخرى لأنه مصطلح أخذت به بعض الفرق الكلامية وفق فهم خاص بها، وأخذ به السلف في سياق منهجهم في فهم صفات الله جل وعلا.

هذه وغيرها من أسباب دفعتني إلى بحث هذه المسألة كي أُجلي وجه الحق فيها، وأدفع عن السلف ما ليس من مذهبهم في التفويض وسوف يعالج البحث هذه المسألة وفق منهج يعني بـ:

تحديد المصطلح وظروفه ونشأته، وبيان الجدل الذي دار حوله قديماً وحديثاً، وصولاً من كل ذلك إلى الهدف المنشود الذي سنذكره في نقطة قادمة، وأبرز ما فيه بيان الحق والكشف عن زيف بعض الفهوم التي يمكن أن تلبس على العامة في عقيدتها.

وسوف يتناول البحث نقاطه الرئيسة وفق منهج علمي يعني بالتوثيق والدقة، وأخذ يتناول البحث نقاطه الرئيسة وفق منهج علمي يعني بالتوثيق والدقة، وأخذ الآراء من مصادرها الأصلية، ثم تفنيد مزاعم البعض في فهمهم الخاص للتفويض.

كل هذا ينتهجه البحث إن شاء الله دون تحيز أو تجن على رأي ما دام يمتلك الدليل والحجة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد...،

إن من أشرف أنواع العلوم "العقيدة"، وعلى الأخص ما يتعلق بالإيمان بالله، ومن أجل نعمةٍ أنعم الله بها على عباده نعمة الإيمان الذي به راحة القلب واستقراره، وانشراح الصدر ووجود اليقين، ومن أسمى أحوال الإنسان التطلع إلى تحقيق العبودية لله رب العالمين، وأن من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإيمان في هذا الصدد خشية الله وخوفه وإجلاله، ولا يتم ذلك إلا بالتعرف على الله من خلال أسمائه الحسنى وصفاته العلى.

وقال شيخ الإسلام بن تيمية:

"فالمؤمن يعلم أحكام هذه الصفات وآثارها وهو الذي أريد منه، فيعلم أن الله على كل شئ قدير، وأن الله قد أحاط بكل شئ علماً، وأن الأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه، وأن المؤمنين ينظرون إلى وجه خالقهم في الجنة ويتلذذون بذلك لذة ينغمر في جانبها جميع اللذات"(١).

ولما كان مذهب التفويض في الصفات بعيداً عن تقديس الله التقديس المطلوب، وتعظيمه حق التعظيم حرصتٌ على الكتابة في هذا الموضوع لعدة أسباب:

١- خطورة مذهب التفويض القائم على التجهيل بالله تعالى وأسمائه وصفاته. والمؤدي إلى عدم الاستشعار في أسمائه وصفاته أيضاً.
٢- نسبة مذهب التفويض (تفويض المعنى) إلى مذهب السلف.
٣- التأثر بالمناهج الكلامية الداخلية حيث وقع الانحراف في هذا الباب.
٤- قلة التصنيف في رد مذهب التفويض، مقارنة بالتصنيف في الرد على أهل التعطيل.

(١) مجموع الفتاوي ٣٥٨/٦.

٥- ضرورة الاهتمام بأمر العقدية فهي من أشرف أنواع العلوم - إذ شرف العلم بشرف المعلوم -.

والبحث المقدم ما هو إلا جهد المقل لمحاولة بيان عظمة وأهمية التوحيد وخاصة - توحيد الأسماء والصفات - هذا وقد اشتملت خطة البحث على ملخص، ثم المقدمة، واقتضت منهجية البحث أن يشتمل على مباحث حسب ما تقتضيه المادة العلمية لكل مبحث، وهي:

المبحث الأول: تعريف التفويض لغة واصطلاحاً مع بيان أركانه وأنواعه.

المبحث الثاني : نشأت التفويض.

المبحث الثالث : التفويض وموقف السلف منه

المبحث الرابع : السلف وطريقتهم في إثبات الصفات.

المبحث الخامس : التفويض ولوازمه الباطلة.

المبحث السادس : الشبه التي استند عليها أهل التفويض ومناقشتها.

ثم الخاتمة، وأعرض فيها ما تولت إليه من نتائج هذا وقد حرصت على أن أكون متجرداً وموضوعياً في المعالجة. أسير مع الحق متبعاً منهج السلف في الاعتقاد، عازياً كل شئ إلى مصدره، متوخياً الدقة.

هذا وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد فإن أصبحت فمن الله تعالى وإن أخطأت فمن نفسى.

والله ولي التوفيق(*) ...

د. سالم حسن محمد الكندري

(*) يتوجه الباحث بالشكر الجزيل إلى إدارة الأبحاث بجامعة الكويت على تمويلها هذا البحث.

المبحث الأول

تعريف التفويض لغة واطصلاحاً

ورد استعمال مادة "فوّض" ومشتقاتها في اللغة على عدة معّان:

١- الرد إلى الشئ والتحكيم فيه والتوكيل :

* قال الجوهري[١]: (فوض إليه الأمر: أي رده إليه. والتفويض في النكاح: التزويج بلا مهر)[٢].
* وقال الزبيدي[٣] في شرح القاموس: "فوض إليه الأمر "تفويضاً" رده إليه "وجعله الحكام فيه. ومنه قوله سبحانه تعالى: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾[٤] [غفر: ٤٤].
* وقل النووي[٥]: قال أهل اللغة: فوض إليه الأمر إليه وكله ورده إليه[٦].

ثم ذكر تحقيقاً للرافعي[٧] خلاصته: (التفويض: جعلك الأمر إلى غيرك)[٨].

* وقد ورد فيي الكتاب والسنة بهذا المعنى، كما قال سبحانه وتعالى في شأن مؤمن آل فرعون: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾[٩] [غفر: ٤٤]، قال الطبري في تفسيره: (يقول: وأسلم

---

(١) إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر، لغوي، من الأئمة، ومن أشهر مؤلفاته: الصحاح. وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو. مات سنة ٣٩٣هـ. الأعلام ٣١٣/١، معجم الأدباء ٢٦٩/٢، النجوم الزاهرة ٢٠٧/٤، لسان الميزان ٤٠٠/١، إنباء الرواة ١١٩٤، يتمية الدهر ٢٨٩/٤.

(٢) الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار ١٠٩٩/٣.

(٣) محمد بن محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من مصنفاته: "تاج العروش في شرح القاموس"، و"إتحاف السادة المتقين" في شرح إحياء علوم الدين، و"مختصر العين"، و"مختصر العين" وكان مولده سنة ١١٤٥هـ، وتوفى سنة ١٢٠٥هـ. الأعلام ٧٠/٧، فهرس الفهارس ٣٩٨/١، آداب اللغة ٢٨٨/٣، دار الكتب ٤٧/٣، التيمورية ١١٨/٣.

(٤) تاج العروس: السيد محمد مترضى الزبيدي ٧١/٥.

(٥) يحيى بن شرف بن مري النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين، ولد سنة ٦٣١هـ. من أعلام الفقه والحديث، من كتبه: "تهذيب الأسماء واللغات"، و"المنهاج في شرح صحيح مسلم" و"المجموع شرح المهذب للشيرازي"، توفي سنة ٦٧٦هـ. الأعلام ١٤٩/٨هـ. طبقات الشافعية ١٦٥/٥، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧، آداب اللغة ٢٤٢/٣، مفتاح السعادة ٣٩٨/١.

(٦) تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين النووي ٧٥/١، ٧٦.

(٧) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي، من كبار فقهاء الشافعية، ولد عام ٥٥٧هـ، وله من المؤلفات: "فتح العزيز في شرح الوجزي"، و"التدوين في ذكر أخبار قزوين"، وتوفي سنة ٦٢٣هـ. الأعلام ٥٥/٤، فوات الوفيات ٣/٢، متفاح السعادة ٤٤٣/١ ثم ٢١٣/٢، طبقات الشافعية ١١٩/٥.

(٨) تهذيب الأسماء واللغات،محيي الدين النووبى ٧٥/١، ٧٦.

(٩) تاج العروس: السيد محمد مترضى الزبيدي ٧١/٥.

وأسلم أمري إلى الله، واجعله إليه وأتوكل عليه، فإنه الكافي من توكل عليه)[١]، وقال الراغب في المفردات: (وأفوض أمري إلى الله: أرده إليه)[٢].

* وجاء في السنة في حدث الفاتحة: **(فإذا قال: مال يوم الدين، قال: فوض إليّ عبدي)**[٣] رواه الإمام أحمد من حدث أبي هريرة ﷺ. وفي رواية مسلم: (وإذا قال: مالك يوم الدين قال: مجدني عبدي، وقال مرة: فوض إليّ عبدي)[٤]. وقال في حديث حديث دعاء النوم الذي علمه البراء بن عازب ﷺ: **(وفوض أمري إليك)**[٥].
* قال ابن الأثير الجزري[٦]: (أي رددته يقال: فوض إليه الأمر تفويضاً إذا رده إليه وجعله الحاكم فيه)[٧].

٢- التساوي:

قال الجوهري: (وقوم فوضى: متساوون لا رئيس لهم. قال الأفوه الأودي:

لا يصلح الناس فوضي لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا[٨]

٣- الاختلاط:

* قال الجوهري: (ونعام فوضى: مختلط بعضهم ببعض)[٩].
* وقال في شرح القاموس: ("وأمرهم فوضى بنهم" وفيضي مختلط)[١٠].

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٤/٧٠.
(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: نديم مرعشلي ص ٤٠١.
(٣) مسند الإمام أحمد ٢/٢٤١-٢٤٢.
(٤) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب رقم ١١، حديث ٣٨، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
(٥) رواه البخاري: في الوضوء ٧٥، والدعوات ٥، ٦، ٨ والتوحيد ٣٤، رواه مسلم في الذكر ٥٦، ٥٧.
(٦) المبارك بن محمد بن الجزري، أبو السعادات، مجد الدين، المحدث، اللغوي، الأصولي، ولد سنة ٥٤٤هـ، من كتبه: "النهاية في غريب الحديث والأثر"، و"جامع الأصول في أحاديث الرسول"، وهو أخو ابن الأثير المؤخر، وابن الأثير الكاتب. مات سنة ٦٠٦هـ، الأعلام ٥/٢٧٢، ويات الأعيان ١/٤٤١، الكامل ١٢/١١٣، طبقات الشافعية ٥/١٥٣.
(٧) النهاية في غريب الحديث ٣/٤٧٩.
(٨) الصحاح ٣/١٠٩٩.
(٩) الصحاح ٣/١٠٩٩.
(١٠) تاج العروس ٥/٧١.

٤- الاشتراك، والمساواة:

قال الجوهري: ويقال: أموالهم فوضى بينهم: أي هم شركاء فيها. وفيضوضى مثله، يمد ويقصر. وتفاوض الشريكان في المال: إذا اشتركا فيه أجمع، و هي شركة المفاوضة)[١].

٥- المجاراة:

قال الجوهري: (وفاوضه في أمره: جاراه)[٢]، وكذا قال في القاموس[٣].

٦- التفرق:

قال في شرح القاموس: (الناس فوضى أي متفرقون قاله الليث. قال وهو جماعة الفائض، ولا يفرد كما يفرد الواحد من المتفرقين، والوحش فوضي أي متفرقة تتردد)[٤].

والذي نختاره من هذه التعاريف التعريف الأول حيث صورة التفويض لغة وهو: رد الحكم والتحكيم والتوكل إلى صاحب الشأن.

٢- التفويض اصطلاحاً:

هو: (صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه، بل يترك ويفوض علمه إلى الله تعالى، بأن يقول: الله أعلم بمراده)[٥].

ومن التعاريف اللغوية والتعريف الاصطلاحي نستخلص أن أركان التفويض تتبني على ركنين:

الأول: الاعتقاد أن ظواهر النصوص في الصفات السمعية تقتضي التشبيه، حيث لا يعقل لها معنى معلوم إلا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين، وبالتالي فإنه يتعين نفيه ومنعه.

---

(١) الصحاح ١٠٩٩/٣.
(٢) الصحاح ١٠٩٩/٣.
(٣) انظر: تاج العروس ٧١/٥.
(٤) تاج العروس ٧١/٥.
(٥) النظام الفريد بتحقيق جوهرة التوحيد، ص ١٢٨، لمحمد محيي الدين عبد الحميد.

الثاني: أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق، لا سبيل للعلم بها، بل هي مما استأثر الله بعلمه، ولا يمكن تعيين المراد منها لعدم ورود النص الواضح في ذلك، وهنا يفترق مذهب التفويض مع مذهب التأويل الذي يجوز الاجتهاد في تعيين معانٍ مجازية للصفات السمعية.

أنواعه:

نبه شيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله – إلى نوعين من التفويض:

الأول: حقيقة من فوض "أن الأنبياء واتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء، ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها والمفهوم، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها، كما لا يعلمون وقت الساعة.

الثاني: من يقول: بل تجري على ظاهرها، وتحمل على ظاهرها، و مع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله. فيتناقضون حيث اثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها، وقالوا – مع هذا – أنها تحمل على ظاهرها. وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلي في كتاب "ذم التأويل"[1].

الثالث: وشيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله – بذكر نوعاً آخر ونوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وق ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض.

وهذا حال أبي بكر ابن فورك، والقاضي أبي يعلي، وابن عقيل وأمثالهم.

ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار.

وتارة يفوضون معانيها، ويقولون: تجري على ظواهرها، كما فعله القاضي أبو يعلي وأمثاله في ذلك، وتارة يختلف اجتهادهم، فيرجحون هذا تارة وهذا تارة كحال ابن عقل وأمثاله)[2].

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/١٥، ١٦.
(٢) درء تعارض العقل والنقل ٧، ٣٥.

المبحث الثاني

نشأة مذهب التفويض

لا يمكن للباحث أن يحدد فرقة بعينها أو تاريخاً زمنياً محدداً لنشأة التفويض، ولكن الاستقراء يوضح أن المدرسة الكلابية هي من أول من قام بهذا المذهب، وهو الإعراض عن فهم النصوص والاكتفاء بإقرار الألفاظ دون التدخل في فهم معاني الآيات حيث أن المراد غيب مختص لله تعالى، والذي يهمنا في هذا ذلك ذكر الأسباب التي أدت إلى ظهور مذهب التفويض ويرجع ذلك عدة أسباب، منها:

الأول: لقد تأثر كثير من المسلمين، وخاصة علماء الكلام بنظريات فلسفية لا تمت إلى العقدية الإسلامية بصلة، ومع الأسف أصبحت هذه النظريات قواعد وأصول يعتمد عليها في علم العقيدة وخاصة عندهم، بل أصبحت من المسلمات ولا يمكن للنقل أن يخالف العقل، وإن كان هناك خلافاً فهو محمول على النقل وهذا مخالف لأصول أهل السنة، ويرجع السبب في ذلك كما وضحه شيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله –: وسبب ذلك اعتقادهم أنه ليس له في نفس الأمر صفة ذلت عليها هذه النصوص بالشبهات التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى – وهي التي يسمونها طريقة السلف – وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف – وهي التي يسمونها طريقة الخلف – فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع؛ فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمورٍ عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوافيه الكلم عن مواضعه.

فلما ابتنى أمرهم على هاتين المقدمتين الكفريتين الكاذبتين: كانت النتيجة استجهال السابقين الأولين واسبتلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قوماً أميين، بمنزلة الصالحين من العامة؛ لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وإن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله)[1].

(١) مجموع الفتاوى ٥/٩، ١٠.

وقال الشهرستاني - رحمه الله -: "إن أول شبهة وقعت في الخليقة: شبهة إبليس - لعنه الله - ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوا في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار، على مادة آدم - عليه السلام - وهي الطين"(١).

هذا هو إمام المبتدعة، ولذلك قال بعض أهل العلم: أول من استعمل القياس الفاسد إبليس - لعنه الله -(٢)، ومن ذلك تشعبت كل الشبهات، فإذا فحصت ما عند كل فرقة من فرق الملة، وجدته يرتكز إلى شبهة إبليس الأول، وهي معارضة النص بالرأي، والأمر بالهوى وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الهُدَى**﴾ [النجم: ٢٣]. فالواجب على كل مؤمن بالله - سبحانه وتعالى - ورسالاته تحكيم الشرع في كل شئ، وإن ظهر له تعارض فليتهم عقله وفهمه أولاً، ويجعله مشتبهاً، ويجعل نصوص الشرع محكمة، هذا هو مذهب الراسخين في العلم والإيمان.

قال ابن أبي العز الحنفي في شرحه للطحاوية: فقد ضاهى إبليس، حيث لم يسلم لأمر ربه، وبل قال: ﴿**أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ**﴾ [الأعراف: ١٢](٣)، وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول. ولهذا مازال السلف ينكرون على من عارض النصوص برأيه، واشتد نكيرهم في ذلك، كما نقل ذلك عن الصحابة والتابعين، وأئمة الفقه والدين كأبي حنيفة، ومالك، الشافعي، وأحمد وغيرهم(٤).

قال أبو الزناد(٥): وايم الله، إن كنا لنلتقط السنن من أهل الفقه والثقة، ونتعلمها شبيهاً بتعلمنا آي القرآن، وما برح من أدركنا من أهل الفقه والفضل من خيار أولية الناس، يعيبون أهل الجدل والتنقيب والأخذ بالرأي، وينهون عن لقائهم

(١) الملل والنحل ١٦/١.
(٢) انظر أعلام المتقين ٢٥٤/١، ٢٥٦.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ص: ٢٢٦.
(٤) أنظر: الشريعة ص ٥٤ وما بعدها، وجامع بيان العلم ١٦٢/٢ وما بعدها، والاعتصام ٣٣٢/٢ وما بعدها.
(٥) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان القرشي المدني محدث فقيه، وكان يسميه سفيان: أمير المؤمنين في الحديث، كان يكره أن يكنى بأبي الزناد، سمع أنس بن مالك وسعيد بن المسيب وحدث عنهما مالك ابن أنس والليث والسفيانان وابنه عبد الرحمن وغيرهم، كان صاحب كتابة وحساب، عالماً بالعربية فصيحاً، ولد سنة ٦٥هـ وتوفى سنة ١٣١هـ، انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٤/١، ١٣٥. ترجمة رقم ١٢١، والأعلام للزركلي ٢١٧/٤.

ومجالستهم، ويحذرون مقاربتهم أشد التحذير، ويخبرون أنهم أهل ضلال وتحريف، لتأويل كتاب الله وسنن رسول الله ﷺ".

ونقل الشاطبي آثاراً تؤكد هذا المعنى، ثم قال: "فهذه الآثار وأشباهها تشير إلى ذم إيثار نظر العقل على آثار النبي ﷺ[1]، وقال في موضع آخر: "فالحاصل من مجموع ما تقدم أن الصحابة ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاء في السنن بآرائهم، علموا معناه أو جهلوه، جرى لهم على معهودهم أولاً..."[2].

الثاني: الخوف من الوقوع في التشبيه أو التجسيم:

والشبيه في اللغة: هو إثبات مثل للشئ أو هو التشبيه[3]. قال في السان: يقال: هذا مِثْله ومَثَلَه، كما يقال شِبْهه وشَبَهُه بمعنى[4].

والتشبيه اصطلاحاً: هو إثبات مثيل لله عز وجل في ذاته أو صفاته.

ومن شبه الله تعالى بخلقه فقد كفر لأنه تكذيب لقوله سبحانه وتعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ [الشورى: ١١]. قال نعيم بن حماد: "من شبه الله بخلقه فقد كفر"، وقال إسحاق بن راهوية: "من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق اله هو كافر بالله العظيم"[5].

وعقيدة التشبيه والتجسيم ضلالة اشتهرت بين اليهود، قال تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا**﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال سبحانه: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ**﴾ [التوبة: ٣٠]، وقال سبحانه: ﴿**لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾ [آل عمران: ١٨١].

ومن ينظر إلى التوراة المتداولة بين اليهود نجد أمثلة عديدة في وصف الله تعالى بصفات المخلوقين ومن ذلك: "ثم صعد موسى وهارون وسبعون رجلاً

(١) رواه ابن عبد البر في جامع بيان العمل ١٢٠/٢، وانظر: الاعتصام ٣٣٣/٢.
(٢) الاعتصام ٣٣٤/٢.
(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه قد يفرَّق بين التشبيه والتمثيل (التدمرية ص ١١٧) وذلك أن المماثلة تقتضي المساواة من كل ق وجه بخلاف المشابهة، وقد يعبر بأحدهما عن الآخر.
(٤) لسان العرب مادة "مثل" ٦١٠/١١.
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٥٣٢/٣(٩٣٧) شرح الطحاوية ٧٠/١، ٧١.

من شيوخ بن إسرائيل ورأوا إله إسرائيل وتحت قدميه كصنعة بلاط ... وكذات السماء صفاء"[١].

بل وتجد أشنع وأشد من ذلك منها أن: "أن النهار أثنا عشرة ساعة، في الثلاث الأولى منها يجلس الله ويطالع الشريعة، وفي الثلاث الثانية يحكم، وفي الثلاث الثالثة يطعم العالم، وفي الثلاث الأخيرة يجلس ويلعب مع الحوت ملك الأسماك"[٢].

فهذه بعض النصوص وغيرها الكثير توضح أن التشبيه كان عقيدة لليهود قبحهم الله، ولكن هذه الضلالة - ضلالة التشبيه - تسربت إلى بعض الفرق التي تدعي انتسابها للإسلام كالهاشمية[٣]، واليونسية[٤]، والهشامية[٥]، والشيطانية[٦]، وهي فرق تتبع الرافضة.

والوقوع في التشبيه أدى إلى مذهب التفويض الصفات وعدم الخوض فيها لا تبرك الطمع في الكيفية، وإنما العلم ثم إثباتها كصفة تليق بجلاله سبحانه وتعالى، وهذا ما أكده شارح الطحاوية، وذلك بوصف أهل السنة بالمشبهة، أو وصفهم بعض أئمة السنة بذلك قبل: "إن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً مجملاً يراد به المعني الصحيح، وهو ما نفاه القرآن ودل عليه العقل من أن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شئ من المخلوقات ولا يماثله شئ من المخلوقات في شئ من صفاته ... ويراد به - وهو المعنى الباطل - أن لا يثبت لله شئ من الصفات؛ لأن هذا تشبيه بزعمهم؛ لأن العبد موصوف بهذه الصفات[٧].

ولذلك فإنه ما من أحد من نفاة شئ من الأسماء والصفات إلا يسمى المثبت لها مشبهاً[٨]، على تعدد فرق المعطلة النفاة، وتفاوت درجات تعطيلهم، حتى

(١) سفر الخروج الفصل الرابع والعشرون فقرة ٩، ١٠، ١١.
(٢) التكفير المرصود في قواعد التلمود ص ٥٥.
(٣) أصحاب هشام بن الحكم.
(٤) أصحاب يونس بن عبد الرحمن القمي.
(٥) هشام بن سلام الجواليقي.
(٦) أبي جعفر الأحول الملقب بشيطان الطاق.
(٧) شرح العقيدة الطحاوية ٥٧/١.
(٨) شرح العقيدة الطحاوية ٨٦/١.

بات هذا المسلك سمة أهل التعطيل "ولذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبه"(١).

الثالث: الخوف على عقائد العوام:

وهو من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى القول بمذهب التفويض، ومن ثم اعتقده كثير من المسلمين وخاصة العوام، ويرجع ذلك إلى ما ذهب ليه علماء الكلام من أن أمور الاعتقاد منها ما لا يصلح إلا للعلماء، أما العوام فالابتعاد عنه أولى، ومن هؤلاء الإمام الغزالي بعد أن ساق آية الاستواء وحديث النزول، حيث يقول: (... الكلام على الظواهر الواردة في هذا الباب طويل، ولكن نذكر منهجاً في هذين الظاهرين يرشد ما عداه، وهو أنا نقول: الناس في هذا فريقان: عوامٌ وعلماء، والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثله شئ، وهو السميع البصير. وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها، وقيل: ليس هذا بعشّكم فادرجوا، فلكل علم رجال ويجاب بما أجاب به مالك بن أنس ﷺ بعض السلف حيث سأل عن الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب. وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات، ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات.

وأما العلماء فالائق بهم تعريف ذلك وتفهمه، ولست أقول أن ذلك فرض عين غذ لم يرد فبه تكليف، بل التكليف التنزيه عن كل ما تشبهه بغيره، فأما معاني القرآن فلم يكلف الأعيان فهم جمعيها أصلاً، ولكن لسنا نرتضي قول من يقول: أن ذلك من المتشابهات كحروف أوائل السور. فإن حروف أوائل السور ليست موضوعة باصطلاح سابق للعرب للدلالة على المعاني، ومن نطق بحروف وهن كلمات لم يصطلح عليها، فواجب أن يكون معناه مجهولاً إلاَّ أن يعرف ما أردته. فإذا ذكره صارت تلك الحروف كاللغة المخترعة من جهته) ثم شرع في تأويل النصين.

ونسجل على هذا الكلام الملاحظ التالية:

(١) شرح العقيدة الطحاوية ٨٦/١.

١- إن تقسيم الناس في أمر الاعتقاد إلى عوام وعلماء لا مستند له من شرع الله ولا من هدي رسول الله ﷺ، فالنبي ﷺ خاطب الناس كافة عربيهم وعجميهم، متعلمهم وأميهم، بحقائق واحدة، وعقيدة واحدة، كما قال الله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُو يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾ [الأعراف: ١٥٨][(١)]. بل لا يعلم التفريق في حقيقة الخطاب إلاَّ عند الفرق الباطنية التي تعتقد بأن "الظاهر" للعوام و"الباطن" للخواص. وإنما يسوغ التفريق في ألب الخطاب وبيانه مع وحدة المعنى والحقيقة مراعاة للأمي الجاهل، وضعيف الإدراك، ونحوه...

٢- نحن نظن الظن الحسن في الإمام الغزالي فيما ذهب إليه، وخاصة بعد تأثر المسلمين بالفلسفة اليونانية وترجمتها إلى العربية حيث أدى ذلك إلى وجود كثير من الشبه والصعوبة في الفهم وخاصة في باب العقدية ومنه العلم بالأسماء الصفات فكان من اللازم أن يقوم العلماء بالتحذير من هذه الكتب وتصنيف الناس إلى علماء وعوام.

٣- إن في ذلك امتهاناً لعامة الناس وتجهيلاً لهم بأشرف ما خلقوا لأجله، وهو العلم بالله تعالى والدين كما هو معلوم دين فطري، وبشر الرسول ﷺ رجل في البادية له عقيصتين بأن له الجنة حين سأله عن الإسلام، فقال ﷺ: "**إن يصدق ذو العقيصتين يدخل الجنة**"[(٢)].

(١) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٣٦.

(٢) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٥٠/١ من حديث ابن عباس، والعقيصتين الشعر المقصوص وهو نحو من المضفور. انظر النهاية في غريب الحديث ٢٧٥/٣، والحديث حسن صحيح أبو داود ٤٨٧.

المبحث الثالث

التفويض وموقف السلف منه

من الأخطاء الشائعة في تاريخ العقيدة الإسلامية نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح، وذلك لوجود لفظ الكلمة ذاتها في كلام السلف، ومن ذلك:

* قول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في صفة المؤمن من أهل السنة والجماعة: (... وأرجأ ما غاب عنه من الأمور إلى الله، وفوض أمره إلى الله)(١).

* قول الإمام أبي محمد الحسن بن علي البربهاري - رحمه الله -: (وكل ما سمعت من الآثار شيئاً ما لم يلغه عقلك .. وذكر بعض أحاديث الصفات - عليك بالتسليم والتصديق والتفويض والرضا، ولا تفسر شيئاً من هذه بهواك فإن الإيمان بهذا واجب - فمن فسر شيئاً من هذا بهواه فهو جهمي)(٢).

* قال الموفق بن قدامة المقدسي - رحمه الله - في وصف طريقة الراسخين في العلم: (... فيلزم حينئذ أن يكون الراسخون مخالفين للزائغين في ترك اتباع المتشابه، مفوضين إلى الله - تعالى - لقوله: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] تاركينه لابتغاء تأويله)(٣). ثم قال: (إن قولهم ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ كلام يشعر بالتفويض والتسليم لما لم يعلموه، لعلمهم بأنه من عند ربهم، كما أن المحكم المعلوم ومعناه من عنده).

فهل التفويض الذي عناه السلف في هذه النصوص هو تفويض الكيفية، أم تفويض المعنى؟

ومن يتتبع هذه النصوص وأمثالها في سياقاتها المتنوعة يجد أن "التفويض" في باب الصفات يعني به من أطلقه من السلف أحد أمرين:

أحدهما: تفويض عام وهو تفويض كيفية صفات الباري - جل وعلا -، ورد علم كنهها وماهيتها إليه - سبحانه - ولهذا اشتد نكيرهم على من سأل عن الكيفية أو حكاها نفياً أو إثباتاً.

(١) مناقب الإمام أحمد بن حنبل، وابن الجوزي ص ٢١٤-٢١٥.
(٢) كتاب شرح السنة للبربهاوي ص ٣١ن ٣٢.
(٣) ذم التأويل ص ٣٨ تحقيق وترجيح د. بدر عبد الله البلد.

ومن أشهر الأمثلة على استنكار السؤال عن الكيفية ما رواه اللالكائي وغيره، عن جعف بن عبد الله قال: جاء رجلُ إلى مالك بن أنس فقال: يا أبا عبد الله: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكاً وجد منشئ وجدته من مقالته وعلاه الرحضاء - يعني العرق - قال: وأطرق القوم، وجعلوا ينتظرون ما يأتي منه فيه. قال فسرى عن مالك فقال: (الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فإني أخاف أن تكون ضالاً، وأمر به فأخرج)[١].

ومن إنكارهم على من حكى الكيفية إثباتاً، ما رواه اللالكائي عن يعقوب بن زاذان قال: بلغني أن أحمد بن حنبل قرأ عليه رجلُ: ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾ [الزمر: ٦٧]. قال: ثم أومأ بيده. فقال له أحمد: قطعها الله، قطعها الله، قطعها الله، ثم حرد وقام)[٢].

ومن إنكارهم على من تكلم في الكيفية نفياً ما ذكره الحافظ عبد الغني المقدسي - رحمه الله - في عقيدته فقال: (روينا عن عبد الله بن أحمد ابن حنبل: قال: كنت أنا ،ابي عابرين في المسجد، فسمع قاصاً يقص في حديث النزول، فقال: "إذا كان ليلة النصف من شعبان ينزل لله - عز وجل - إلى السماء الدنيا" بلا زوال ولا انتقال ولا تغير حال، فارتعد أبي - رحمه الله - وأصفر لونه، ولزم يدي فأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخرص، فلما حاذاه قال: يا هذا: رسول الله ﷺ أغير على ربك منك. قل كما قال رسول الله ﷺ، وانصرف)[٣].

فتفويض الكيفية هو التفويض الذي عناه الإمام أحمد والبربهاري والموفق وغيرهم. إذ أن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما لا نعقل كيفية الذات لا نعقل كيفية الصفات.

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجامعة ٣٩٨/٣.
(٢) السابق ٤٣٢/٣.
(٣) عن عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، ت مصعب الحايك ص ٣٥-٣٧.

الثاني: تفويض خاص في نصوص معينة اشتبهت اشتباهاً خاصاً على شخص معين، فالواجب عليه تفويض معنى النص إلى الله حتى يتبين له.

فهذا النوع مقيد بالتالي:

١- بنص معين، وليس عاماً في جملة من النصوص.

٢- بشخص معين، وليس حكماً عاماً على الأمة.

٣- بزمن معين، فمتى استبان له المعنى لزمه اعتقاده.

وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الإمام الموفق بن قدامة - رحمه الله - في مقدمة لمعة الاعتقاد - بعد تقرير مذهب السلف في نصوص الصفات - حيث قال: (وما أشكل من ذلك: وجب إثباته لفظاً، وترك التعرض لمعناه، ونرد علمه إلى قائله، ونجعل عهدته على ناقله، اتباعاً لطريقة الراسخين في العلم، الذين أثنى الله عليهم في كتابه المبين بقوله - سبحانه وتعالى -: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧][(١)]، وهذا النص مبين لما نقلناه قريباً عنه في "ذم التأويل".

وقد علق الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في شرحه للمعة الاعتقاد بكلام رصين فقال: (إن الوضوح والإشكال في النصوص الشرعية أمر نسبي، يختلف به الناس بحسب العلم والفهم، فقد يكون مشكلاً عند شخص، ما هو واضح عند شخص آخر، والواجب عند الإشكال اتباع ما سبق من ترك التعرض له والتخبط في معناه، أما من حيث واقع النصوص الشرعية فليس فيها بحمد الله ما هو مشكل لا يعرف أحد من الناس معناه فيما يهمهم من أمر دينهم ودنياهم، لأن الله وصف القرآن بأنه نور مبين، وبيان للناس، وفرقان، وأنه أنزله تبياناً لكل شئ، وهدى ورحمة، وهذا يقتضي ألا يكون في النصوص ما هو مشكل بحسب الواقع بحيث لا يمكن أحداً من الأمة معرفة معناه)[(٢)].

ثم أن النصوص في القرآن الكريم التي تضمنت هذه الصفات الكريمة عنه تعالى من الاستواء والمجئ والرضا والغضب والمحبة...إلخ، فإن لم يكن المراد

(١) شرح لمعة الاعتقاد ص ١٤.

(٢) لمعة الاعتقاد، ت عبد القادر الأرناؤوك ص ١٤، ١٥.

منها إثبات هذه الصفات كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته فما هو المقصود منها إذاً؟

ثم إن الأحاديث النبوية الكثيرة في إثبات هذه الصفات ومطابقتها للآيات واستنطاق النبي ﷺ لبعض الصحابة وسؤاله لهم عن هذه الصفات عنه جلا وعلا يدل على أن المقصود منها الإثبات لا غير، والأحاديث كثيرة منها:

* قوله ﷺ: "والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبي عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها"(١).
* حديث: "احتج آدم وموسى وفيه: فقال له موسى: أنت آدم الذي خلقك الله بيده"(٢).
* حديث: "لما قضى الله الخلق كتب كتاباً عنده، سبقت رحمتي غضبي فهو عنده فوق العرش"(٣).

بل الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم كثيرة جداً، والتي تدل على أن مذهبهم إنما هو إثبات الصفات لله تعالى.

١- فقد خرج الإمام اللالكائي في كتابه "شرح أصول السنة" قول أم سلمة رضى الله عنها في قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى**﴾، فقالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معلوم والإقرار به إيمان والجحود به كفر(٤).

٢- دخل ابن عباس على عائشة رضى الله عنها وهي تموت فقال لها: "كنت أحب نساء رسول الله ﷺ ولم يكن رسول الله يحب إلا طيباً وأنزل الله براءتك من فوق سبع سماوات"(٥).

٣- وقال عبد الرحمن بن القاسم: "لا ينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبه يديه ولا بوجهه بشئ ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن وله وجه كما وصف نفسه يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب فإنه تبارك وتعالى لا مثيل له ولا شبيه، ولكن هو الله لا إله إلا هو"(٦).

(١) رواه مسلم من حديث أبي هريرة باب النكاح ١٢١.
(٢) رواه أحمد من حديث أبي هريرة ٣٩٢/٢.
(٣) رواه البخاري من حديث أبي هريرة ٧٥٥٤، ومسلم باب التوبة ١٤.
(٤) ص ١١٩٢ تحقيق د. أحمد سعد حمدان.
(٥) الرد على الجهمية للدرامي ص ٢٧٥، وأحمد في المسند ٢٧٦/١.
(٦) رسالة في الاعتقاد – من بن زمنين (٢/٢).

هذه بعض الآثار التي توضح أن السلف - رحمهم الله - كانوا يثبتون الصفات، ويفوضون الكيفية كما مر عن الإمام مالك - رحمه الله -.

ولقد نقل كثير من صنف في العقائد في المتقدمين أن مذهب السلف هو الإثبات، فقد أخرج البيهقي عن طريق أبي داود الطيالسي قال: (كان سفيان الثوري وشعبة وحماد بن زيد وحماد بن سلمه وشريك وأبو عوانه: لا يحددون ولا يشبهون ويروون هذه الأحاديث ولا يقولون كيف، قال أبو داود، وهو قولنا، وقال البيهقي: وعلى هذا مضى أكابرنا[1].

وقال الترمذي في سننه عقب رواياته لحديث النزول: "وهو على العرض كما وصف به نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه من الصفات"[2].

(١) فتح الباري ٤٠٧/١٣.
(٢) سنن الترمذي ٤١/٣.

المبحث الرابع

السلف وطريقتهم في إثبات الصفات

الأول: تنزيه الله سبحانه وتعالي عن مشابهة جميع المخلوقات لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

الثاني: اليأس عن إدراك كيفية هذه الصفات لقول الله تعالى: ﴿وَلاَ يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠]. وتنزيه الله تعالى يرجع إلى معنيين:

١- تنزيهه عن كل نقس يناقض كماله فكل ما دل على ثبوت الكمال له فإنه يدل على تنزه عن النقص المناقض لكماله.

٢- أنه ليس كمثله شئ في صفات الكمال فله المثل الأعلى سبحانه وتعالى.

وقد نهانا النبي ﷺ عن التفكير في ذات الله تعالى لأن ذلك يؤدى إلى الهلكة، والقول في الصفات كالقول في الذات لأنهما من باب واحد فهما من الغيب الذي لا نستطيع إدراكه أو الوقوف على حقيقته أو كنهه لأن ذلك من باب الغير المحظور علينا، والكيف المجهول عنا، وهذا ما عنته أم سلمة - رضى الله عنها - في الاستواء بقولها: الاستواء معلوم والكيف مجهول[1]، فمذهب السلف الصالح إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل.

وقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية هذا بأصليين:

الأول: أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض.

فإن كل المخاطب ممن يقول بأن الله حي بحياة، عليم بعلم، قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته، فيجعل ذلك مجازاً أو فسره بالإرادة، وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات فيقول له لا فرق بين ما نفيته وبين ما أثبته بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت: له إرادة تليق به، كما أن للمخلوق إرادة تليق له قيل له وكذلك له محبة تليق به،

(١) الرسالة التدمرية ص ٣١، ٣٢، ٤٣، تحقيق د. محمد السعوي.

وللمخلوق محبة تليق به، وله رضا وغضب يليق به، وللمخلوق رضا وغضب يليق به...

والثاني: القول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شئ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقية لا تماثل الذوات، متصفة بصفات حقيقية لا تماثل صفات سائر الذوات[1].

(١) الرسالة التدمرية ص ٣١، ٣٢، ٤٣.

المبحث الخامس

التفويض ولوازمه الباطلة

أولاً: القدح في حكمة الرب – عز وجل - والطعن في القرآن الكريم:

لقد أنزل الله تعالى كتاباً يتلا وفيه الحكمة وهي: وضع الأمور في مواضعها الصحيحة، وليس من الحكمة أ، يوجه المرء كلاماً، خبراً كان أو طلباً، لمن لا يفهم مراده، فضلاً عن أن يكون الفهم ممتنع عليه أصلاً ولا سبيل إليه، بل ذلك سنة وعبث ينزه الله تعالى عنه.

ثم أن الله تعالى قد وصف القرآن بجملة أوصاف منها:

* **البرهان والنور:** قال - تعالى -: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُوراً مُّبِيناً**﴾ [النساء: ١٧٤].
* **الهدى والشفاء والرحمة والموعظة:** قال - تعالى -: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس: ٥٧].
* **الفرقان:** قال - تعالى -: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيراً**﴾ [الفرقان: ١].

وغيرها من الأوصاف فهي تقتضي اقتضاء تاماً أنه في أعلى المقامات في البيان والوضوح، وانتفاء اللبس والجهل فيه دون استثناء، فمن زعم أن في القرآن ما لا سبيل إلى فهمه، ولا حيلة لبلوغ مراد المتكلم به، فقد طعن في القرآن طعناً بليغاً، وشكك في مقاصده، ووفائه بحاجة الأمة إليه لا سيما في هذا الباب العظيم، باب العلم بالله.

ثانياً: الوقوف في التعطيل:

التعطيل في اللغة:

مأخوذ من العطل الذي هو الخلو والفراغ والترك، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ**﴾ [الحج: ٤٥] أي تركها أهلها وأهملوا ورودها(١).

وفي الاصطلاح:

(١) انظر لسان العرب مادة عطل ٤٥٣/١١.

هو تخلية الله سبحانه من صفاته؛ أي نفي صفاته سبحانه وإنكار قيامها بذاته جبل شأنه[1].

فمن يثبت ألفاظ الصفات دون ما دلت عليه من المعاني، يكون معطلاً لتلك الصفات التي أثبتها الله لنفسه، ولا فرق بينه وبين منا عطلها.

ثالثاً: عدم معرفة النبي ﷺ والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والتابعين لمعاني آيات وأحاديث الصفات:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً، وَدَاعِياً إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجاً مُّنِيراً﴾ [الأحزاب: ٤٥-٤٦].

فعند المفوضة ليكون الرسول ﷺ جاهلاً بما وصف الله به نفسه، لا يعلم معنى ما أنزل إليه، فكيف يتأتى له البيان الذي من أجله أنزل إليه كما قال - تعالى - عنه: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

وقال شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله -: "فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء المرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص ولا الملائكة ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه، إلى أن قال: (ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء، إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبياناً للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبير القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقاً لكل شئ، وهو بكل شئ عليم، أو عن كونه أمر ونهي، ووعد وتوعد، أو عمّا أخبر به عن اليوم الآخر - لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بيّن للناس ما نزل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين. وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد مبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك، لأن

(١) بدائع الزوائد ١٦٩/١، التنبيهات السنية ص ٢٣.

لك النصوص مشكلة متشابهة لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستدل به.

فيبقى هذا الكلام سدَّاً لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحاً لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء، لأنّا نحن نعلم ما نقول ونبيِّنه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً ع أن يبينوا مرادهم. (فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنَّة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد)[1].

(١) درء تعارض العقل النقل ٢٠٤/١ – ٢٠٥.

رابعاً: مصادمة هذا القول للنصوص التي تفيد الإثبات والتشكيك في صفات الله تعالى، وإن الشك في صفات الله تعالى لا يجوز لأنه يؤدي إلى التشكيك بالموصوف:

قال الشيخ مرعي المقدسي في كتابه "أقاويل الثقات في الصفات": (ومن المعلوم أنه عليه السلام كان يحضر في مجلسه الشريف والعالم والجال والذكي والبليد والأعرابي الجافي ثم لا تجد شيئاً يعقب تلك النصوص بما يصرفها عن حقائقها لا نصاً ولا ظاهراً كما تأولها بعض هؤلاء المتكلمين ولم ينقل عنه عليه السلام إنه كان يحذر الناس من الإيمان بما يظهر من كلامه في صفته لربه من الفوقية واليدين ونحو ذلك ولا نقل عنه أن لهذه الصفات معاني أخر باطنة غير ما يظهر من مدلولها ولما قال للجارية: "أين الله"، فقالت: في السماء "لم ينكر عليها بحضرة أصحابه كيلاً يتوهموا أن الأمر على خلاف ما هو عليه بل أقرها وقال: اعتقها فإنها مؤمنة"[1].

خامساً: مخالفة طريقة السابقين الأولين، وسبيل المؤمنين من سلف هذه الأمة:

هذا والذي قبله لا زمان متلازمان، فإن أهل التجهيل لما رموا سلف هذه الأمة بالجهل في هذا الباب وسلكوا سبيل التفويض، غفلوا عما كان عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان وحادوا عن طريقهم في التحقيق والتدبر والفهم. قال عبد الله بن مسعود ﷺ: (كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن، والعمل بهن)[2].

وقد أدوا هذا العلم إلى من بعدهم من التابعين، كما تحملوه عن رسول الله ﷺ قال مسروق - رحمه الله -: (كان عبد الله يقرأ علينا السورة، ثم يحدثنا فيها، ويفسرها عامة النهار)[3].

فهذه سبيل المؤمنين، وقد توعد الله - تعالى - من خالفها بقوله: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً**﴾ [النساء: ١١٥].

(١) انظر علاقة الإثبات والتفويض (ص ٨٥) د. صابر بشر نعسان.
(٢) جامع البيان ٣٥/١.
(٣) المرجع السابق ٣٦/١.

المبحث السادس
الشبهة التي استند عليها مذهب أهل التفويض ومناقشتها

أولاً: استدلالهم بالقرآن عن طريق المحكم والمتشابه:

فالقرآن الكريم محكم، وتأويله تنزيله، يفهم المراد منه بظاهره، وقسم هو متشابه لا يعلم تأويله إلا الله، ولا يوقف على معناه بلغة العرب، بدليل قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾، وقوله: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ**﴾ [آل عمران:٧]، فينتج عن ذلك:

١- نصوص الصفات في قسم المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله.

٢- المحكم ما أريد به ظاهره، والمتشابه ما لا يوقف على معناه بلغة العرب.

للسلف في موضع الوقف في هذه الآية مذهبان:

الأول: مذهب الجمهور[١] وهو الوقف على قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ**﴾.

الثاني: مذهب كثير من السلف، هو الوقف عند قوله: ﴿**وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ**﴾.

قال الطبري - رحمه الله - واختلف أهل التأويل في تأويل ذلك، وهل الراسخون معطوف على اسم الله، بمعنى إيجاب العلم لهم بتأويل المتشابه، أو هو مستأنف ذكرهم بمعنى الخبر عنهم أنهم يقولون آمنا بالمتشابه، وصدقنا أن علم ذلك لا يعلمه إلا الله؟ فقال بعضهم: معنى ذلك: وما يعلم تأويل ذلك إلا الله وحده منفرداً بعلمه، وأما الراسخون في العلم فإنهم ابتدى الخبر عنهم بأنهم يقولون: آمنا بالمتشابه والمحكم، وأن جميع ذلك من عند الله[٢]، ثم ساق - بأسانيده - هذا القول عن عائشة، وابن عباس - رضى الله عنهم -، وعروة وأبين نهيك الأسدي، وعمر بن عبد العزيز، ومالك - رحمهم الله -، ثم قال: (وقال آخرون: بل معنى ذلك: وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم، وهم من علمهم بذلك ورسوخهم في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا)، ثم ساق الروايات عمن

(١) إبطال التأويلات ص ٥٩ لدى يعلي محمد بن الحسن، تحقيق محمد النجدي، مكتبة الذهبي - الكويت ١٤١٠هـ.

(٢) جامع البيان ١٨٢/٣.

ذكر ذلك وهم: ابن عباس - رضى الله عنهما - ومجاهد، والربيع، ومحمد بن جعفر ابن الزبير - رحمهم الله[1].

فهذان قولان محفوظان عن السلف، ظاهرهما التعارض، فالأول يقضي باختصاص الرب - سبحانه - بعلم التأويل، والثاني يفيد اشتراك الراسخين في العلم بعلم التأويل. ولا ريب أن لكل قراءة محملاً صحيحاً لا يعارض المحل الآخر. وسر هذا الاختلاف راجع إلى تحديد المراد بـ "التأويل". فمن أراد به الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، التي هي عيان الموجود في الخارج، أخذ بقراءة الوقف على "إلا الله" حيث إن إدراك الكيفيات وكنة المغيبات من خصائص علمه سبحانه.

ومن قصد بالتأويل "التفسير" وبيان معنى الكلام، ودلالته اللغوية، أثبت للراسخين في العلم علماً بذلك التأويل ووصل الآية. وبذلك يزول الإشكال، ويتوافق الكلام، ومن لم يميز بين المعنيين، ويحمل كل قراءة على المعنى المناسب لها، وقع في الاشتباه واللبس، وخلط بين الحق والباطل، وفسر "التأويل" بمعنى غير صحيح أدى به إلى تلفيق مذهب أصاب فيه من وجه وأخطأ من وجه آخر.

ثانياً: بعض العبارات التي ذكرها السلف فيها معنى التفويض:

من الأمور التي أدت إلى انحراف العقيدة خاصة في صفات الله تعالي الفهم الخاطئ لطريقة السلف في أسماء الله وصفاته، حيث نوهوا هذا الوهم إلى زماننا هذا أن التفويض هو منهج ومذهب السلف في أسماء الله تعالى وصفاته.

وعند الاستقراء لكتب السلف نجد أن ما استدل به المفوض في عبارات للسلف حول التفويض يرجع إلى:

* إمرار النصوص.
* السكوت.
* نفي الكيفية.

١- إمرار النصوص:

لقد أثر عن كثير من السلف قولهم في نصوص الصفات: "أمروها كما جاءت" فزعم المفوضة أن السلف يمررون الصفات دون الإقرار ومن هذه النصوص:

(١) المرجع السابق ٣/١٨٣.

* ما رواه اللالكاني عن الوليد بن مسلم قال: (سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالكبن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية فقالوا: أمروها بلا كيف)(١).
* ورواه اللالكاني عن الأوزاعي قال: (كان الزهري ومكحول يقولان: أمروا الأحاديث كما جاءت).
* وقال أبو بكر الخلال: أخبرنا المردزي قال: سألت أبي عبد الله عن أخبار الصفات فقال: (نمررها كما جاءت).

والنصوص كثيرة حول هذا المعنى، وهي حجة على مذهب المفوضة في الرد على المعطلة وأهل التشبيه. قال شيخ الإسلام بن تيمية - رحمه الله - (... فقال ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب) موافقة لقول الباحثين: أمروها كما جاءت بلا كيف، فإنما نفوا علم الكيفية ولم ينفوا حقيقة الصفة(٢).

فالعبارة يراد منها الإثبات والإقرار، وليس التفويض، حيث أن السلف استعملوا هذه العبارة في غير أحاديث الصفات، كقول الإمام أحمد في رسالة "السنة": والكف عن أهل القبلة، ولا تكفر أحداً منهم بذنب، ولا تخرجه من الإسلام بعمل، إلا أن يكون في ذلك حديث، فيروى الحديث كما جاء، وكما روى، ونصدقه ونقبله، وتعلم أنه كما روى، نحو ترك الصلاة، وشرب الخمر، وما أشبه ذلك)(٣).

وقال في رسالة السنة - رحمه الله -: (وفي السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم تبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه بالإيمان بها، لا يقال: لم وكيف .. ثم ذكر الحديث وتفسيره، إلى أن قال عن حديث الرؤية .. والحديث عندنا على ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ، والكلام فيه بدعة، ولكن نؤمن به كما جاء على ظاهره، ولا نناظر فيه أحداً، والإيمان بالميزان يوم القيامة كما جاء...).

وروى الدارقطني عن وكيع - رحمه الله - قال: (نسلم هذه الأحاديث كما جاءت ولا نقول: كيف هذا ولم جاء هذا).

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥٠٣/٣.
(٢) مجموع الفتاوى ٤١/٥ وما بعدها.
(٣) كتاب السنة المطبوع مع الرد على الجهمية والزنادقة ص ٧٢.

ففي الأدلة البيان الشافعي أن القصد من العبارة كما هي واضحة عند الدارقطني عن وكيع منع التكييف والمنع من الاعتراض على النص والتسليم بما جاءت به النصوص.

٢- السكوت:

لقد أثر عن السلف السكوت في نصوص الصفات، ومن ذلك:

* ما روى عن مالك بن أنس بقول: (إياكم والبدع) فقيل يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان)[١].
* ما رواه اللالكاني بسنده عن أبي عبيده القاسم بن سلام - رحمه الله - وقد سأل عن أحاديث الصفات قال: (وما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن نفسر منها شيئاً، نصدق بها ونسكت)[٢].

فزعم المفوضة أن منهج السلف السكوت بعدم إثبات النصوص، فذكر الغزالي أن: (حقيقة مذهب السلف - وهو الحق عندنا - أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور، وذكر منها "السكوت"، ثم بين هذه الوظيفة بقوله: (السكوت عن السؤال. وذلك واجب على العوام لأنه بالسؤال متعرض لما لا يطيقه، وخائض فيما ليس أهلاً له، فإن سأل جاهلاً زاده جوابه جهلاً، وربما ورطه في الكفر من حيث لا يشعر، وإن سأل عارفاً عجز العارف عن تفهيمه)[٣]. **فحقيقة السكوت عند السلف مقيد بأمرين:**

أحدهما: أنه سكوت بعد التصديق بالنص، والإفتاء بما دل عليه، كما دل عليه قول أبي عبيد: (فصدق بها وسكت)[٤]، وقول محمد بن الحسن (ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا).

(١) الحجة في بيان المحجة ١٠٤/١ - إسماعيل بن محمد البتمي الأصبهاني.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥٢٦/٣.
(٣) إلجام العوام عن علم الكلام ص ٦٣- أبو ماجد محمد بن أحمد الغزالي.
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٥٢٦/٣.

الثاني: أنه سكوت عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان في مقالات أهل البدع وتفسيراً لحكم الباطلة، كما دل عليه قول أبي عبيد: (وما أدركنا أحداً يفسر منها شيئاً، ونحن لا نفسر منها شيئاً)[١].

وقول الإمام مالك: (أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه، وعلمه، وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة التابعون لهم بإحسان).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: (المأثور عن السلف هو السكوت عن الخوض في تأويل ذلك، والمصير إلى الإيمان بظاهره، والوقوف عن تفسيره، لأنا قد نهينا أن نقول في كتاب الله برأينا، ولم ينهنا الله ورسوله على حقيقة معنى ذلك، فيقال: أما كون الرجل يسكت عما لا يعلم فهذا مما يؤمر به كل أحد، لكن هذا الكلام يقتضي أنهم لم يعلموا معنى الآية وتفسيرها وتأويلها. وإذا كان لم يتبين لهم مضمونه عدم علمهم بذلك. وهو كلام شاك لا يعلم ما أريد بالآية)[٢].

وقال أيضاً: (ولا ريب أن من لم يعلم فالسكوت له أسلم)، كما قال النبي ﷺ: "**من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت**"[٣]، يعنى هذا القول: أن الرسول وجميع الأئمة كانوا كذلك، ولا يدرون ما المراد به هذا أو هذا، ولا الرسول كان يعرف ذلك، فقائل هذا مبطل متكلم بما لا علم له به، وكان يسعه أن يسكت عن هذا، ولا يجزم بأن الرسول والأئمة كلهم جهال يجب عليهم السكوت كما يجب عليه)[٤].

فالسلف – رحمهم الله – استعلموا هذا التعبير – السكوت – لمقالات أهل البدع وما ينبغي السكوت به والخوض فيه كالقدر.

٣- نفي الكيفية:

قال الشيخ الإسلام بن تيمية – رحمه الله – في بيان معنى نفي الكيفية (والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم، الذين جعلوا لفظ "التأويل" يعم القسمين[٥]، يتمسكون بما يجدونه في كلام الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: "ولا كيف ولا

(١) شرح أصول الاعتقاد وأهل السنة ٥٢٦/٣.
(٢) مجموع الفتاوي ٤١٨/١٦، ٤١٩.
(٣) رواه البخاري – كتاب الآداب ٧٩/٧، ومسلم ٨٦/١.
(٤) مجمع الفتاوي ٤١٠/١٦، ٤١٢.
(٥) أي إصلاح المفسرين واصطلاح المتأذين في المراد بالتأويل، وعما التفسير، أو صرف اللفظ عن ظاهره، انظر مجموع الفتاوى ٣٥٩/١٤.

معنى" ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها وكلام أحمد صريح بخلاف هذا في غير موضع، قد بين أنه إنما ينكر تأويلات الجهمية ونحوهم الذين يتأولون القرآن على غير تأويله، وصنف كتابه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما أنكرته من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله"، فأنكر عليهم تأويل القرآن على غير مراد الله ورسوله، وهم إذا تأولوه يقولون: معنى هذه الآية كذا. والمكيفون يثبتون كيفية، يقولون أنهم علموا كيفية ما أخبر به من فات الرب فنفى أ؛مد قول هؤلاء، وقول هؤلاء. قول المكيفة الذين يدعون أنهم علموا الكيفية،وقول المحرفة الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويقولون معناه كذا وكذا)[1].

نعم الثابت عن السلف نفي كيفية وكنه الصفة إلا حقيقتها وإثباتها، روى الخلال بسنده عن حنبل قال: (سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروي: من أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، وأن الله يرى، وأن الله يضع قدمه، وما أشبهه؟ فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى)[2].

فالسلف – رحمهم الله – كانوا ومازالوا يأبون الخوض في معاني الصفات وهذا هو مذهبهم، ولكن المفوضة اتخذت جملة "نفي الكيفية" دليلاً على أن السلف يفوضون المعاني ولا يثبتونها، وهذا استدلالاً باطل بلا ريب فرماد الإمام أحمد – رحمه الله – نفي المعاني الباطلة في الصفات، والشاهد في ذلك قول الإمام أحمد (نؤمن بها ونصدق بها)(ولا كيف) رد على الشبهة (ولا معنى) رد على المعطلة.

ثالثاً: دعوى أن مذهب التفويض هو الطريق الأسلم:

لقد قيل أن (مذهب السلف أسلم، وهذا غلط شنيع حيث أن الأمور الثلاثة (الأسلم، والأعلم، والأحكم) متلازمة لا يتصور إنفكاكها، ومع الأسف فقد ذكر سعد الدين التفتازاني[3] بعد ذكر نصوص الصفات: إنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع أنها ليست على ظواهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله – تعالى – مع اعتقادحقيقتها، جرياً على الطريقة الأسلم الموافقة للوقف على "إلا الله" في قوله تعالى:

(١) مجموع الفتاوى ١٧/٣٦٣-٣٦٤.
(٢) ذم التأويل لابن قدامة ص ٢٢.
(٣) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، ماتريدي المعتقد، من علماء العربية والمنطق، ولد في ٧١٢هـ، ت ٧٩٣ دائرة المعارف الإسلامية ٥/٢٣٩.

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾ أو تأويلات مناسبة موافقة لما دلت عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير، وشروح الحديث سلوكاً للطريقة الأحكم الموافقة للعطف في: ﴿إِلاَّ اللَّهُ، وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ﴾[1].

وكذلك قول أحمد الدردير (ت ١٢٠١هـ): (وأجاب أئمتنا، سلفهم، بأن الله - تعالى - منزه عن صفات الحوادث، مع تفويض معاني هذه النصوص إليه - تعالى - إيثاراً لطريق الأسلم ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾، وخلفهم، بتعيين محامل صحيحة إبطالاً لمذهب الضالين، وإرشاداً للقاصدين... نظراً إلى الطريق الأحكم، وذهاباً إلى أن الوقف في الآية: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ﴾ ومن ثم قيل: إن طريق السلف أسلم، وطريق الخلف أعلم)[2].

ومثل هذا في كتب المتأخرين كثير. وسبب ذلك كمابين شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: (اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص بالشبهات الفاسدة، التي شاركوا فيها إخوانهم من الكافرين؛ فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى - وهي التي يسمونها طريقة السلف - وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف - وهي التي يسمونها طريقة الخلف - فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل والكفر بالسمع ... إلخ)[3].

وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - في بيان بلان هذا الزعم: (...إن كون طريقة السلف أسلم من لوازن كونها أعلم وأحكم، إذ لا سلامة إلاَّ بالعلم والحكمة. العلم بأسباب السلامة، والحكمة في سلوك تلك الأسباب، وبهذا يتبين أن طريق السلف أسلف وأعلم وأحكم).

والسلامة التي يمكن إثباتها في مذهب أهل التفويض هي السلامة من التحريف الذي تقوله المتكلمون على الله بغير عليم، بصرف معاني النصوص إلى استعمالات مجازية. ولا ريب أن هذا لون من السلامة لكن قابله الوقوع في هلكة التجهيل، بتفريغ تلك

(١) شرح المقاصد ٥٠/٤ مسعود بن عمر التفتازاني.
(٢) شرح العقيدة البهية ص: ٤٥٢، ٤٣، أحمد الدردير مع حاشية على الشرح لأحمد بن محمد الصاوي، مطبعة الحلبي، القاهرة.
(٣) مجموع الفتاوي ١٠٢٩/٥.

النصوص من أي معنى يفهمه السامع، فكانوا كما قيل: المستجير بعمروٍ حال كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار[١].

أن هذه "السلامة" المدعاة، المبنية على الجهل، لن تصل بأصحابها إلى شاطئ الأمان، وبر الطمأنينة إلاَّ من ابتلى بالإعراض والصدود ولم يشتغل قلبه بمعالي الأمور. أما النفوس الزكية، والقلوب الحية فلا يمكن أن تحال على مجهولات وطلاسم ومعميات ثم تركن إليها. (لأنه لا يمكن لأي قلب فيه حياة ووعي وطلب للعلم ونهمة في العبادة غلاّ أن يكون أكبر همه هو البحث في الإيمان بالله تعالى، ومعرفته بأسمائه وصفاته، وتحقيق ذلك علماً واعتقاداً)[٢]. وبالتالي يظل معتنق التفويض يعيش في حيرة واضطراب وتناقض، وحسبه بذلك بُعداً عن السلامة المزعومة.

(١) انظر كتاب الأمثال لعربي عبيدا لقاسم بن سلام تحقيق وتعليق د. عبد المجيد قطامش.
(٢) فتح رب البرية بتلخيص الحموية ص ٨٤.

الخاتمة

والآن بعد هذه الدراسة التي اشتملت على عدة مباحث في "عقيدة التفويض وموقف السلف منه" نخلص إلى خاتمة باستخلاص النتائج التالية:

١- مذهب السلف يقوم على أسس وقواعد قوية ثابتة عمادها الكتاب والسنة، فهم الأسلم والأعلم والأحكم فيثبتون الصفات ويفوضون الكيفية، وصفاته تعالى لا تثبت صفات المخلوقين ويقطعون الطمع واليأس عن إدراك كيفية الصفة.

٢- أهل التجهيل هم المفوضة الذين فوضوا المعنى حيث جهلوا العلم بالصفات ثم كان هذا اتهاماً بتجهيل الرسول ﷺ والصحابة عما في الصفات.

٣- التفويض يراد به عدم العمل بالكيفية وهذا حق وهو ما أراده السلف، ويراد به تفويض المعنى وهو جعل الأمر للغير وتفويض الصفة أي لا يمكن إثباتها ولا نفيها، إنما هي في علم الله تعالى، وهذا ما لم يرده السلف.

٤- مجاراة العقل وتقديمه على النقل، والخوف من الوقوع في تجسيم الرب سبحانه، وعلى عقائد العوام، أسباب أدت إلى عقيدة التفويض الباطل.

وفي الختام فهذا جهد المقل أقدمه، فما كان صواباً فهو من الله تعالى، وما كان خطأ فمني ومن الشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على نبينا محمد وأله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع والمصادر

١- رسالة في الاعتقاد، مخطوط لأبن أبي زمنين - نسخة تركيا.

٢- أبطال التأويلات، لأبي يعلي محمد بن الحسن، تحقيق محمد النجدي مكتبة الذهبي، الكويت.

٣- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٤م.

٤- الاعتصام، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد، اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق أ.د. مصطفى أبو سليمان الندوي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، دار الخاني الرياض.

٥- الاقتصاد في الاعتقاد، للإمام أبي حامد الغزالي، قدم له وعلق عليه وشرحه د. علي بو ملحم، الطبعة الأولى ١٩٩٣م، دار مكتبة الهلال، بيروت.

٦- التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية، تأليف فضيلة الشيخ عبد العزيز الناصر الرشيد، طباعة دار الرشيد، الرياض.

٧- ألجام العوام عن علم الكلام، أبو ماجد محمد بن أحمد الغزالي، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٨- الحجة في بيان المحجة، إسماعيل بن محمد البتمي الأصبهاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ومحمد بن محمود أبو رحين - دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٩- الرد على الجهمية، لعثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق النشار والطالبي.

١٠- الشريعة، للإمام أبي بكر بن محمد بن حسن الأجري، تحقيق محمد حامد المفتي - رحمه الله -، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ.

١٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام محمد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناجي، ط. دار الفكر.

١٣- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضي الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.

١٤- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محي الدين النووي، المطبعة المنيرية.

١٥- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لعربي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت.

١٦- جامع العلوم والحكم، للإمام الحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب، تحقيق شعيب الأرناؤوط، إبراهيم باجس، الطبعة الثامنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية تحقيق د. محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط أولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٨- ذم التأويل، لابن قدامة، تحقيق بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٩- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة ا لله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق د. أحمد سعد حمدان، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ، الناشر دار طيبة، الرياض.

٢٠- شرح العقيدة الطحاوية، للقاضي على بن على بن محمد بن أبي العز الدمشقي، حققه د. عبد الله بن المحسن التركي، شعيب الأرناؤط، ط أولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، مؤسسة رسالة.

٢١- شرح الفريدة البهية، أحمد الدردير مع حاشية على الشرح لأحمد بن محمد الصاوي، مطبعة الحلبي، القاهرة.

٢٢- مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٢٣- شرح جوهرة التوحيد، للإمام العلامة الشيخ إبراهيم الباجوري، نسقه وخرج أحاديثه محمد أديب الكيلاني، عبد الكريم نعشان، راجعه عبد الكريم الرفاعي من غير طبعه.

٢٤- شرح لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد، للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، تأليف محمد بن صالح العثيمين، رحمه الله، خرج أحاديث أشرف بن عبد المقصود، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩٢م مكتبة الإمام البخاري، مصر.

٢٥- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن على السبكي، تحقيق محمود محمد الطناجي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية.

٢٦- عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي، تحقيق مصعب الحياك.

٢٧- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين، د. رضا بن نعسان، تقديم سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - الطبعة السادسة ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، دار العميرة، الرياض.

٢٨- فتح الباري، للإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني، حققه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر المكية السلفية.

٢٩- كتاب الأمثال، لعربي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق وتعليق د. عبد المجيد قطامش، طبعة جامعة الملك عبد العزيز، دار المأمون للتراث، دمشق الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٣٠- كتاب شرح السنة، للبربهاري تحقيق محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم للنشر الدمام، ط. الأولى.

٣١- مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، طباعة الملك فهد بإشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين.

٣٢- معجم مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق نديم مرعشلي.

٣٣- مناقب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. عبد الله عبد المحسين التركي، مكتبة الخنجي، مصر الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.

٣٤- لسان الميزان، شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند ١٣٢٩هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ.